FJARD VOL. 35, NO. 2. PP. 413-427 (2021)

Fayoum Journal of Agricultural Research and Development
ISSN:1110- 7790

The socio-economic impacts of the current political changes on the Egyptian rural family

Dalia Mansour, Osama Metwally, Eid N. Faisal and Adly Tolba

Faculty of Agriculture, Fayoum University

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات السياسية علي الأسرة الريفية بمحافظة الفيوم

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية بمحافظة الفيوم، وذلك من خلال رصد وتحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري قبل وبعد فترة التغيرات السياسية، والتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية بعينة الدراسة، وتقديم مجموعة من المقترحات للحد من الآثار السلبية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية، وذلك في ضوء ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

وقد تمثلت شاملة هذه الدراسة في إجمالي عدد الأسر الريفية بالقرى الثلاثة المختارة للدراسة، والبالغ عددهم ١٥٥٤٤ أسرة ريفية، بواقع ٧٣٢٩ أسرة بقرية دار الرماد، ٦٦٣٣ أسرة بقرية الغرق، ١٥٨٢ أسرة بقرية الجمهورية، وذلك وفقاً للبيانات الواردة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم لعام ٢٠١٨، تم اختيار عينة عشوائية منتظمة منهم، حيث تم تقدير حجم العينة الأمثل باستخدام معادلة كرجسي ومورجان (Krejcie and Morgan, 1970: 607- 610). وبناءً على ذلك فقد بلغ قوام العينة وفقاً للمعادلة ٣٦٠ أسرة ريفية، وقد تم توزيع هذا العدد من الأسر على قرى الدراسة بنفس نسبة تواجدها في الشاملة، أي بواقع ١٦٩ أسرة ريفية بقرية دار الرماد، ١٥٥ أسرة ريفية بقرية الغرق، ٣٦ أسرة ريفية بقرية الجمهورية.

واعتمدت الدراسة على أسلوبين للحصول على البيانات اللازمة هما: الحصول على البيانات الثانوية من المصادر الرسمية المختلفة، والحصول على البيانات الميدانية اللازمة للدراسة عن طريق المقابلات الشخصية المقننة مع أرباب الأسر المبحوثين بالعينة البحثية، وذلك باستخدام استمارة استبيان تم إعدادها للحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

١. فيما يتعلق بالتغيرات في المساحة والإنتاجية والاستثمارات الزراعية، فقد أوضحت النتائج تناقص المساحة الزراعية خلال فترة ما بعد التغيرات السياسية بما يؤكد أن الاستقطاع من الأرض الزراعية كان أكبر من المساحات المستصلحة خلال تلك الفترة. كما أوضحت النتائج كذلك زيادة الإنتاجية الفدانية من معظم المحاصيل الزراعية والرئيسية منها على وجه الخصوص خلال فترة ما بعد التغيرات السياسية، علاوة على أن نسبة الاستثمار الزراعي من جملة الاستثمارات القومية تكاد تكون ثابتة خلال الفترتين (قبل وبعد التغيرات السياسية).

٢. أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الدخل الشهري قبل وبعد التغيرات السياسية، أن متوسط الدخل الشهري للأسر المبحوثة قد انخفض من ٤٩١٣,٩ جنيه (قبل التغيرات السياسية) إلى ٤٧٤٧,٢ جنيه (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي دخول الأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ٥,٧ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

Received: 23/3 /2021
Accepted: 12/4/ 2021

٣. أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية، أن متوسط الدرجات المعبرة عن استفادة الأسر المبحوثة من خدمات التنمية الاجتماعية قد انخفض من ٢٣,٩ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ٢٣,٤ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي درجات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ٤,٥ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

المقدمة والمشكلة:

تعرض المجتمع المصري في السنوات الأخيرة لعدة تغيرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية أدت في النهاية إلى إعادة هيكلة المجتمع المصري، حيث تكبدت الأسرة المصرية جزءا من هذه التداعيات، وشهدت العديد من التغيرات في أنماط سلوكها الاقتصادي والمادي. فقد عانت الأسرة المصرية من ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية وتفشى ظاهرة البطالة بين أبناء الأسرة، وعلي الرغم من هذه التداعيات فقد ارتفع مستوي إحساس الريفيين المصريين بالكرامة والفخر، كما ارتفع لديهم مستوي الوعي السياسي وممارسة الحقوق السياسية.

ومما لا شك فيه أن التغيرات السياسية التي شهدتها مصر مثلت تحديا كبيرا للنشاط الاقتصادي بالريف المصري، وأثرت علي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية به.

فقد أحدثت التغيرات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة تحولاً من حالة الاستقرار النسبي إلى حالة من عدم الاستقرار، وأدت الى إحداث العديد من التغيرات سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي في مصر. ونظرا لأن القطاع الزراعي والريفي من أهم القطاعات الرئيسية التي يقع عليها عبء التنمية في مصر، وقد شهدت أوضاعه ترديا شديداً في السنوات التي أعقبت التغيرات السياسية، لذا فإنه كان من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات السياسية، والتي نجم عنها العديد من الأوضاع السلبية والايجابية والتحولات العديدة في الريف.

ونظرا لندرة الدراسات التي رصدت التغيرات التي حدثت للريف المصري بعد التغيرات السياسية، حيث كانت الاهتمامات منصبة على التغيرات السياسية بشكل أكبر، وعلى مستوى الحضر وليس الريف المصري، لذلك فقد كان رصد هذه التغيرات الحادثة في الريف المصري من الأهمية بمكان للتعرف على ايجابيات وسلبيات هذه التغيرات السياسية على الريف، ورغم ما اكتنف الموضوع من صعوبة نظرا لحالة عدم الاستقرار التي مر بها المجتمع المصري في أعقاب هذه التغيرات السياسية، إلا أنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو مدى تأثر الريف المصري باعتباره النواه الصلبة والأساسية في المجتمع بالتغيرات السياسية؟، وهل كانت آثار التغيرات السياسية عليه سلبية أم إيجابية؟ حتى يمكن توجيهها فيما بعد والاستفادة منها.

أهداف البحث:

استهدفت الدراسة التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية بمحافظة الفيوم، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. رصد وتحليل التغيرات الاقتصادية في الريف المصري قبل وبعد فترة التغيرات السياسية.
٢. رصد وتحليل التغيرات الاجتماعية في الريف المصري قبل وبعد فترة التغيرات السياسية.
٣. التعرف على الآثار الاقتصادية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية بعينة الدراسة.
٤. التعرف على الآثار الاجتماعية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية بعينة الدراسة.
٥. تقديم مجموعة من المقترحات للحد من الآثار السلبية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية، وذلك في ضوء ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

الإطار النظري والاستعراض المرجعي:

أولاً: مفهوم التغير الاجتماعي:

يستخدم مصطلح التغير الاجتماعي في دراسة التاريخ، والاقتصاد، والسياسة، ليشمل موضوعات مثل نجاح أو فشل مختلف النظم السياسية، والعولمة، والتحول الديمقراطي، والتنمية والنمو الاقتصادي. وهناك بعض المحاولات التي تعرف التغير أو فكرة التغير على أنه نوع من الشكل المستمر أو المتلاحق حدوثه بصورة مستمرة كما يحدث نوع من الاختلاف أو التباين المؤقت بين الوحدات الداخلية.

ويطرح بعض الدارسين تعريفا آخر للتغير أكثر تحديدا بأنه نوع من الأحداث المتلاحقة والذي ينتج عنه بمرور الوقت تعديل وإحلال أنماط معينة أو الوحدات التي تحدث عليها عمليات التغير. ويعرف ديفيزDivis التغير الاجتماعي على أنه مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي والتي تظهر على كل البناءات والنظم التي تحدث في المجتمع. أما العالم Bottocore فيعرف التغير الاجتماعي على أنه تغير يحدث في البناء الاجتماعي

متضمنا التغيرات في حجم المجتمع أو في النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بين هذه النظم (الهواري، ١٩٨٨: ٤٤).

ثانيا: المفاهيم الاجتماعية الأخرى ذات العلاقة بمفهوم التغير الاجتماعي:

أ. التقدم الاجتماعي:

يشير هذا المفهوم الى حالة التغير التقدمى الذى يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية. ويسير التقدم نحو هدف محدد او نقطة نهائية، ويرتبط هذه الهدف دائماً بنوع من الغائية. التقدم يعنى أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها (Vago, 1980: 5).

ب. التطور الاجتماعى:

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً ، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء . يعنى مفهوم التطور الاجتماعى النمو البطىء المتدرج الذى يؤدى إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة ، تمر بمراحل ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة. وعلى ذلك يمكن القول أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانباً مهماً في تغير المجتمع، حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات، وبذلك يكون مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية (Duncan, 1968: 70).

الدراسات السابقة:

١- دراسة: حنان رجائي عبد اللطيف: **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، رقم (٢٥٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٥.

استهدفت الدراسة رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي والريفي بمصر قبل وبعد قيام الثورة للتعرف على آثارها الإيجابية والسلبية، وذلك لتوجيه ما هو سلبي منها. وقد توصلت الدراسة إلى حدوث العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كان من أبرزها: تراجع معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الكلي، وانخفاض الاستثمارات وخاصةً في القطاع الزراعي، و تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وانخفاض المساحات المنزرعة من الأراضي، وتراجع الإنتاجية الفدانية للعديد من المحاصيل الزراعية، وتزايد الواردات من السلع الغذائية الأساسية، وتراجع أوضاع التنمية البشرية في الريف المصري من تعليم وصحة، وزيادة معدلات الهجرة الريفية وغير الشرعية.

٢- المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية: الوضع الاقتصادي المصري، ٢٠١٤.

استهدفت هذه الدراسة تقويم الوضع الاقتصادي المصري، من خلال تناول السياسات الاقتصادية المتبعة ونتائجها، حيث توصلت الدراسة إلى الآتي:

فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فقد انخفضت قيمة الجنيه المصري تجاه الدولار بسبب انخفاض احتياطي النقد الأجنبي المصري، كما تم تخفيض سعر الفائدة على الإيداع والاقتراض مما أدى إلى انخفاض الثروات المدخرة للأفراد بالجهاز المصرفي، كما ارتفعت معدلات التضخم أيضاً بسبب قيام البنك المركزي بطباعة نقود دون غطاء، علاوة على ذلك فقد تناقص احتياطي النقد الأجنبي بمصر بصورة ملحوظة.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية، فقد اتضح زيادة الدين العام المحلي بمعدلات كبيرة، كما انخفض عجز الموازنة بنهاية العام المالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ كنتيجة للمساعدات في مجال المنح الخارجية لمصر، كما اتجهت الحكومة المصرية لسن حزمة من التشريعات الضريبية منها: الضريبة العقارية والضريبة على الدخل والضريبة على تعاملات البورصة، علاوة على الاتجاه نحو تقليص مخصصات الدعم.

أما فيما يتعلق بالسياسة التجارية، فقد أشارت الدراسة إلى زيادة عجز الميزان التجاري بسبب الاعتماد على الاستيراد من الخارج. وفيما يتعلق بسياسات العمالة والتشغيل، فقد أكدت الدراسة على تزايد نسب العاطلين ممن سبق لهم العمل بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني واضطرار بعض المنشآت إلى الإغلاق.

٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، سبتمبر ٢٠١٢.

استهدفت الدراسة رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير، ومقارنتها بدول مثيلة في المنطقة حدثت بها ثورات (دول الربيع العربي)، ودول أخرى لم تقع بها ثورات، وذلك للوقوف على وضع الأسرة المصرية مقارنةً بأوضاع الأسر في الدول المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

– ٥٧,٥% من الأسر لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية خلال شهر مايو ٢٠١٢.

- ٥٨,٤% من الأسر يقومون بترشيد استهلاكهم في حالة عدم كفاية دخلهم.
- بلغ متوسط الانفاق الشهري للأسرة المصرية خلال شهر مايو ٢٠١٢ نحو ١٢٦٥ جنيه.
- ٣٨,٧% من المواطنين أشاروا إلى أن أحوالهم المادية خلال شهر يونيو ٢٠١٢ أسوأ من أحوالهم المادية خلال نفس الشهر لعام ٢٠١١.
- بلغت قيمة الدعم في موازنة عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ نحو ١١٣ مليار جنيه.

٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: ثورة ٢٥ يناير في عام، تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السنة السادسة، العدد (٦١)، يناير ٢٠١٢.

استهدف هذا التقرير عرض أهم التطورات في الجانب الاقتصادي بعد مرور عام كامل على ثورة ٢٥ يناير، حيث تمثلت أهم هذه التطورات في الآتي:

- تراجع نمو الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق له، وبلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي نحو ٨٤,٧% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق خلال عام ٢٠١٠، وارتفعت قيمة الصادرات المصرية من السلع والخدمات لتصل إلى ٢٤٩,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ مقابل ٢٤٠,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء الاستعراض السابق لنماذج الدراسات السابقة التي أُجريت في موضوع الدراسة، أمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

١. الفرض الخاص بالفروق في الخصائص الاقتصادية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية:

- "توجد فروق معنوية فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية التالية للأسر المبحوثة، وذلك قبل وبعد التغيرات السياسية: متوسط الدخل الشهري، والإنفاق الشهري على السلع الغذائية، والإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية، والإنفاق الشهري على الانتقال والمواصلات، والإنفاق الشهري على استهلاك الكهرباء، والإنفاق الشهري على استهلاك مياه الشرب، والإنفاق الشهري على استهلاك الغاز، والإنفاق الشهري على خدمات الاتصالات، والإنفاق الشهري على السلع الكمالية والترفيهية."

وسوف يُختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية:

- "لا توجد فروق معنوية فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية السابق ذكرها، وذلك قبل وبعد التغيرات السياسية."

٢. الفرض الخاص بالفروق في الخصائص الاجتماعية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية:

- "توجد فروق معنوية فيما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية التالية للأسر المبحوثة، وذلك قبل وبعد التغيرات السياسية: الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، ومستوى الطموح، وعضوية المنظمات، والمشاركة في المشروعات التنموية، والمكانة القيادية، والاستعداد للمخاطرة، ودرجة المعاناة من المشكلات الاجتماعية، والانفتاح الحضاري، والانتماء المجتمعي، والمشاركة السياسية."

وسوف يُختبر هذا الفرض في صورته الصفرية التالية:

- "لا توجد فروق معنوية فيما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية السابق ذكرها، وذلك قبل وبعد التغيرات السياسية."

الأسلوب البحثي

أولاً: منطقة الدراسة:

تم اختيار محافظة الفيوم لإجراء الدراسة الحالية عليها. وتقع محافظة الفيوم في الصحراء الغربية جنوب غرب محافظة القاهرة وتبعد عنها ٩٠ كم، وتُعد محافظة الفيوم إحدى محافظات شمال الصعيد، وهي محاطة بالصحراء من كل جانب فيما عدا الجنوب الشرقي حيث تتصل بمحافظة بني سويف، فهي وادي ودلتا وبحيرة، وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة ٦٠٦٨ كيلو متر مربع ويقطنها ٢,٥ مليون نسمة موزعين على ٧ مراكز يتبعها ٧ مدن، ٦٢ وحدة قروية، ١٦٣ قرية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم، بيانات غير منشورة ٢٠١٨).

حيث وقع الاختيار على مراكز: الفيوم، وإطسا، وطامية، وقد تم تمثيل كل مركز من هذه المراكز الثلاثة بقرية واحدة تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة من بين القرى التابعة لكل مركز. وعلى ذلك فقد وقع الاختيار على قرية دار الرماد لتمثيل مركز الفيوم، وقرية الغرق لتمثيل مركز إطسا، وقرية الجمهورية لتمثيل مركز طامية.

ثانياً: الشاملة والعينة:

تتمثل شاملة هذه الدراسة في إجمالي عدد الأسر الريفية بالقرى الثلاثة المختارة للدراسة، والبالغ عددهم ١٥٥٤٤

أسرة ريفية، بواقع ٧٣٢٩ أسرة بقرية دار الرماد، ٦٦٣٣ أسرة بقرية الغرق، ١٥٨٢ أسرة بقرية الجمهورية، وذلك وفقاً للبيانات الواردة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم لعام ٢٠١٨.

تم اختيار عينة عشوائية منتظمة منهم، حيث تم تقدير حجم العينة الأمثل باستخدام معادلة كرجسي ومورجان[1] (Krejcie and Morgan, 1970: 607- 610). وبناءً على ذلك فقد بلغ قوام العينة وفقاً للمعادلة ٣٦٠ أسرة ريفية، وقد تم توزيع هذا العدد من الأسر على قرى الدراسة بنفس نسبة تواجدها في الشاملة، أي بواقع ١٦٩ أسرة ريفية بقرية دار الرماد، ١٥٥ أسرة ريفية بقرية الغرق، ٣٦ أسرة ريفية بقرية الجمهورية. ويوضح جدول (١) حجم الشاملة وحجم العينة بالقرى الثلاثة للدراسة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين للحصول على البيانات اللازمة هما:

أ. الحصول على البيانات الثانوية من المصادر الرسمية المختلفة.

ب. الحصول على البيانات الميدانية اللازمة للدراسة عن طريق المقابلات الشخصية المقننة مع أرباب الأسر المبحوثين بالعينة البحثية.

وقد تم جمع البيانات خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر إبريل ٢٠١٨، وبعد الانتهاء من جمع البيانات ومراجعتها تم تصميم دليل لترميزها، وعلى أساسه تم تفريغ البيانات يدوياً وإدخالها إلى الحاسب الآلي لتحليلها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.

رابعاً: أدوات التحليل الإحصائي:

استخدم في تحليل بيانات هذه الدراسة أكثر من أسلوب إحصائي لتحقيق أهدافها واختبار فروضها، فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية مثل: النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وجداول التوزيع التكراري، وذلك لعرض ووصف البيانات.كما تم استخدام اختبار (t) للتعرف على معنوية الفروق في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية .

خامساً: المتغيرات البحثية وطرق قياسها:

فيما يلي عرض للمتغيرات البحثية التي استخدمتها الدراسة، والطرق المتبعة في قياس كل منها:

أ. المتغيرات الشخصية:

١. النوع: وهو عبارة عن جنس المبحوث سواء كان ذكراً أم أنثى، حيث تم التعبير عنه بالرموز (٢، ١) على الترتيب.

٢. السن: وقيس بعدد السنوات الميلادية التي مرت على المبحوث منذ ميلاده حتى تاريخ جمع البيانات، وذلك لأقرب سنة ميلادية.

٣. الحالة الزواجية: ويُقصد بها ما إذا كان المبحوث أعزب، أو متزوج، أو أرمل، أو مطلق، حيث تم التعبير عنها بالرموز (١، ٢، ٣، ٤) على الترتيب.

٤. المستوى التعليمي: ويُقصد به ما إذا كان المبحوث أمياً، أو يقرأ ويكتب، أو حاصل على شهادة ابتدائية، أو حاصل على شهادة إعدادية، أو حاصل على مؤهل متوسط، أو حاصل على شهادة جامعية، حيث تم التعبير عن هذه المستويات التعليمية بالأوزان الرقمية: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ على الترتيب.

٥. المهنة الرئيسية: ويُقصد بها ما إذا كانت المهنة الرئيسية للمبحوث زراعية أم غير زراعية، حيث تم التعبير عنها بالرموز (٢، ١) على الترتيب.

٦. حجم الأسرة: ويقصد به الرقم المطلق لعدد أفراد الوحدة المعيشية الذين يعيشون مع المبحوث في نفس المسكن وقت إجراء الدراسة.

ب. المتغيرات الاقتصادية:

١. متوسط الدخل الشهري:وقيس من خلال سؤال المبحوث عن متوسط الدخل الذي تحصل عليه أسرته من مختلف المصادر شهرياً قبل وبعد التغيرات السياسية.

٢. الإنفاق الشهري على السلع والخدمات المختلفة:وقيس من خلال سؤال المبحوث عن إجمالي ما تنفقه أسرته شهرياً على السلع والخدمات التالية قبل وبعد التغيرات السياسية: السلع الغذائية، والخدمات العلاجية، والانتقال والمواصلات، واستهلاك الكهرباء، واستهلاك مياه الشرب، واستهلاك الغاز، وخدمات الاتصالات، والسلع الكمالية والترفيهية.

ج. المتغيرات الاجتماعية:

١. الاستفادة من الخدمات الاجتماعية: وقيست من خلال سؤال المبحوث عن درجة استفادته أو استفادة أحد أفراد أسرته أو أقاربه من عشرة من الخدمات الاجتماعية المتاحة في نطاق قريته قبل وبعد التغيرات السياسية. وقد طُلب من المبحوثين الاختيار ما بين أربع استجابات هي: استفادة كبيرة، واستفادة متوسطة، واستفادة قليلة، واستفادة منعدمة، وقد أُعطيت هذه الاستجابات الأوزان الرقمية: ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب

٢. **مستوى الطموح:** وقد تم قياس هذا المتغير من خلال توجيه عشرة عبارات للمبحوث، صيغ بعضها بصورة إيجابية والبعض الآخر بصورة سلبية، وذلك لتجنب الاستجابات النمطية للمبحوثين، بحيث تُعبر هذه العبارات في مجملها عن المستوى الطموحي لأسرة المبحوث قبل وبعد التغيرات السياسية. وقد طُلب من المبحوثين الاختيار ما بين ثلاث استجابات هي: موافق، ومحايد، ومعارض، وقد أُعطيت هذه الاستجابات الأوزان الرقمية (٣، ٢، ١) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية.

٣. **عضوية المنظمات:** وقد تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن درجة عضويته في خمسة من المنظمات الاجتماعية الموجودة في نطاق قريته قبل وبعد التغيرات السياسية، حيث طُلب من المبحوثين الاختيار ما بين ثلاث استجابات هي: عضو قيادي، وعضو عادي، وغير عضو، وأُعطيت هذه الاستجابات الأوزان الرقمية: ٣، ٢، ١ على الترتيب. وقد تم حساب الدرجة الكلية لكل مبحوث لتعبر عن درجة عضوية المنظمات لديه.

٤. **المشاركة في المشروعات التنموية:** وقيست من خلال سؤال المبحوث عن مدى مشاركته في عشرة من المشروعات التنموية في نطاق قريته قبل وبعد التغيرات السياسية، حيث طُلب من المبحوثين الاختيار ما بين أربع استجابات هي: كثيراً، وأحياناً، ونادراً، ولا. وقد أُعطيت هذه الاستجابات الأوزان الرقمية: ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب. وقد تم حساب الدرجة الكلية لكل مبحوث لتعبر عن درجة مشاركته في المشروعات التنموية، حيث تراوح المدى النظري لهذا المقياس ما بين ١٠- ٤٠ درجة.

٥. **المكانة القيادية:** وقيست من خلال توجيه ستة أسئلة للمبحوث، تعكس في مجملها درجة المكانة القيادية لديه قبل وبعد التغيرات السياسية، حيث طُلب من كل مبحوث الإجابة عن كل سؤال من خلال الاختيار ما بين ثلاث استجابات، هي: نعم، وإلى حد ما، ولا، وقد أُعطيت هذه الاستجابات الأوزان الرقمية: ٣، ٢، ١ على الترتيب.

٦. **الانفتاح الحضاري:** وقد تم قياس هذا المتغير من خلال توجيه تسعة أسئلة للمبحوث تعكس في مجملها درجة الانفتاح الحضاري لديه قبل وبعد التغيرات السياسية، وقد طلب من المبحوثين الاختيار ما بين أربع استجابات هي: كثيراً، وأحياناً، ونادراً، ولا، وقد أُعطيت هذه الاستجابات الأوزان الرقمية: ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب.

نتائج البحث

أولا: التغيرات الاقتصادية في الريف المصري قبل وبعد فترة التغيرات السياسية

أ. التغيرات في المساحة الأرضية الزراعية:

إن التغير في المساحة الأرضية المزروعة يأخذ صورتين، إما زيادة بالتوسع في المساحة المستصلحة سنويا، وإما نقصا بزيادة الاستقطاع والبناء على الأرض الزراعية، ولكن المتاح من البيانات خلال الفترة من (٢٠٠٦/٢٠١٠)، يشير إلى تناقص في المساحة المزروعة وبما يؤكد أن الاستقطاع من الأرض الزراعية كان أكبر من المساحات المستصلحة خلال تلك الفترة حيث انخفضت الماسحة المزروعة من عام (٢٠١٠/٢٠١١) بنحو ٢٧,٥ ألف فدان وانخفضت خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٤) بنحو ٤٤,٥ ألف فدان، كما أنه من المؤكد أن هناك استمرارية في تناقص المساحة الأرضية المزروعة والذي يمثل اكبر خطر على الزراعة بصفة عامة وهو تآكل الأرض المزروعة لأى سبب من الأسباب.

ب. التغيرات في الإنتاجية الزراعة:

تشير نتائج إلى زيادة الإنتاجية الفدانية من معظم المحاصيل الزراعية، والرئيسية منها على وجه الخصوص خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١٢) فقد زادت إنتاجية فدان القمح لنحو ٢,٣٤١، ٢,٧٣٧ ، ٢,٧٨٢ طن للفدان، كذلك بالنسبة للأرز، والذرة الشامية، بينما انخفضت إنتاجية محاصيل أخرى هامة مثل قصب السكر إلى (٤٧,٧٣٩) طن/ فدان.

جدول ١. تطور نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة من إجمالى الاستثمار القومى للفترة ٢٠١٠/٢٠١٣ (أسعار جارية، مليون جنيه)

السنوات	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣

الاستخدامات				
الاستثمار في الزراعة	٦٧٤٣,١	٦٨٣٣,٧	٥٣٧٠,٧	٨٣٨٤,٤
إجمالى الاستثمارات	٢٣١٨٢٧,٢	٢٢٩٠٦٦,٤	٢٤٦٠٦٨,٢	٢٤١٦١٢,٢
نسبة الاستثمارات الزراعية من إجمالى الاستثمار	%٢,٩٠	%٢,٩٨	%٢,١٨	%٣,٤٧

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة التخطيط – المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومى المصرى، القاهرة (٢٠١١/ ٢٠١٢ – ٢٠١٢/٢٠١٣).

ثانياً: التغيرات في نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية:

فيما يتعلق بمجموعة الحبوب يتضح أن نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح قد بلغت ٤٩,٦%، ٥٦,٢% خلال عامى ٢٠١١ ، ٢٠١٢ على الترتيب بالمقارنة بـــ ٥٨,٤، ٤٧,٧% خلال عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على الترتيب اى أنها قد انخفضت انخفاضا طفيفا، كما يتضح أن نسبة الاكتفاء الذاتى من الشعير ظلت في حدود ١٠٠% خلال الفترتين، أما بالنسبة للذرة الشامية فلقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منه بشكل واضح من ٦١,٨% ، ٦٠,٧% خلال عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠ ٥١% ، ٥١,٤% خلال عامى ٢٠١١، ٢٠١٢ كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من الأرز من ١١١,٦% ، ١١٦,٢% خلال عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠ إلى ٩٨,٣%، ١٠٤,٤ خلال عامى ٢٠١١، ٢٠١٢، ويتضح من ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتنفى مجموعة الحبوب خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١١) بالمقارنة بالفترة (٢٠١١- ٢٠١٢).

ثانيا: التغيرات الاجتماعية في الريف المصري قبل وبعد فترة التغيرات السياسية

أولاً: التغير في عدد السكان:

يوضح جدول (٢) التغير في عدد السكان بكل من الريف والحضر خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٢)، ومنه يتضح زيادة عدد السكان من ٧٦,٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ إلى ٨٢,٥ مليون نسمة عام ٢٠١٢ بزيادة قدرها ٧,٣%، فيما ارتفع معدل نمو السكان من ٢% عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٢% عام ٢٠١٢. وقد ارتفع عدد السكان الريفيون من ٤٣,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ إلى ٤٧,١ مليون نسمة عام ٢٠١٢ وذلك بنسبة زيادة بلغت ٧,٦% وترجع الزيادة في عدد السكان عموما إلى ارتفاع معدلات المواليد في كل من الريف والحضر.

جدول ٢. التغير في عدد السكان بكل من الريف والحضر خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٢)

العام	الحضر		الريف		الجملة	معدل النمو
	عدد	%	عدد	%		
٢٠٠٩	٣٣٠٨٣	٤٣	٤٣٨٤٢	٥٧	٧٦٩٢٥	%٢
٢٠١٢	٣٥٣٧٣	٤٢,٩	٤٧١٧٧	٥٧,١	٨٢٥٥٠	%٢,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات متفرقة.

ثانيا: التغير في الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة:

يوضح جدول (٣) التغير في الإنفاق على التعليم ونسبته للموازنة العامة للدولة، حيث يتضح من البيانات الواردة بالجدول أن إجمالي الإنفاق على التعليم بمختلف أنواعه قد انخفض في فترة ما بعد التغيرات السياسية مقارنةً بالفترة السابقة لها. ففيما يتعلق بالتعليم العام انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للإنفاق العام من ١٢,٦% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٠,٥% عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة انخفاض بلغت ٢,١%، في حين انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي بالنسبة للإنفاق العام من ٩,٧% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٨,٢% عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة انخفاض بلغت ١,٥%، الأمر الذي يعنى تضاؤل الشديد في التمويل الموجه للإنفاق على التعليم وخاصة خلال فترة ما بعد التغيرات السياسية.

جدول ٣. التغير في الإنفاق على التعليم ونسبته للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٢)

البيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الإنفاق على التعليم قبل الجامعي	٩,٧	٩,٠	٨,٢
الإنفاق على التعليم الجامعي	٢,٩	٢,٥	٢,٣
الإنفاق على التعليم العام	١٢,٦	١١,٣	١٠,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوي، سنوات متفرقة.

ثالثا: التغير في الإنفاق على الرعاية الصحية من موازنة الدولة:

يوضح جدول (٤) التغير في الإنفاق على الصحة ونسبتها للموازنة العامة للدولة، حيث يتضح من البيانات الواردة بالجدول أن الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية بلغ حوالي ١٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ اى قبل فترة التغيرات السياسية يمثل حوالي ٥% من الإنفاق العام ارتفع عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢٧ مليار جنيه، إلا أنه لم تتعدى الزيادة في الإنفاق على الرعاية الصحية سوى ٠,١٤%. ومن ثم يشير التواضع الشديد في الاعتماد المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية إلى عدم قدرتها على تغطية الاحتياجات الصحية وخاصة لمنخفضي الدخول من الريفيين.

جدول ٤. التغير في الإنفاق على الصحة ونسبتها للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٢)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإنفاق العام على الصحة	١٦٣٠٠	٢٠٣٣٤	٢٣٧٨٣	٢٧٤١٣
% الإنفاق على الصحة من الإنفاق العام	٥,٠٣	٥,٠٤	٤,٨٥	٥,١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوي، سنوات متفرقة.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية بعينة الدراسة

اشتمل هذا الفصل على قسمين رئيسيين، حيث تناول القسم الأول وصف الخصائص الاقتصادية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية، في حين تناول القسم الثاني تحديد الفروق في الخصائص الاقتصادية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية.

أولاً: وصف الخصائص الاقتصادية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية:

١. متوسط الدخل الشهري:

يوضح جدول (٥) وصف مستويات الدخول قبل وبعد التغيرات السياسية، حيث يتبين أن نسب المبحوثين الذين يعانون من انخفاض مستويات دخولهم قد بلغت: ٢٨,٤%، ٣١,٩% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. أما نسب المبحوثين ذوي مستويات الدخول المتوسطة فقد بلغت: ٤٦,٩%، ٤٨,١% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت نسب المبحوثين الذين يتميزون بارتفاع مستويات دخولهم نحو: ٢٤,٧%، ٢٠,٠% من إجمالي المبحوثين بنفس الترتيب السابق.

جدول ٥. وصف مستويات دخول الأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية

مستوى الدخل الشهري	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية	
	عدد	%	عدد	%
منخفض (أقل من ٤٠٠٠ جنيه)	١٠٢	٢٨,٤	١١٥	٣١,٩
متوسط (٤٠٠٠ – ٦٠٠٠ جنيه)	١٦٩	٤٦,٩	١٧٣	٤٨,١
مرتفع (أكبر من ٦٠٠٠ جنيه)	٨٩	٢٤,٧	٧٢	٢٠,٠
الإجمالي	٣٦٠	١٠٠,٠	٣٦٠	١٠٠,٠

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية.

٢. الإنفاق الشهري على السلع الغذائية:

يوضح جدول (٦)، وصف مستويات الإنفاق الشهري على السلع الغذائية قبل وبعد التغيرات السياسية، حيث يتبين أن نسب المبحوثين ذوي مستوى الإنفاق المنخفض على السلع الغذائية قد بلغت: ٢٥,٥%، ٢٢,٢% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. أما نسب المبحوثين ذوي مستوى الإنفاق المتوسط على السلع الغذائية فقد بلغت: ٥٠,٣%، ٥٠,٦% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت نسب المبحوثين ذوي مستوى الإنفاق المرتفع على السلع الغذائية نحو: ٢٤,٢%، ٢٧,٢% من إجمالي المبحوثين بنفس الترتيب السابق.

جدول ٦. وصف مستويات الإنفاق الشهري على السلع الغذائية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية

مستوى الإنفاق الشهري على السلع الغذائية	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية	
	عدد	%	عدد	%
منخفض (أقل من ١٠٠٠ جنيه)	٩٢	٢٥,٥	٨٠	٢٢,٢
متوسط (١٠٠٠ – ١٥٠٠ جنيه)	١٨١	٥٠,٣	١٨٢	٥٠,٦
مرتفع (أكبر من ١٥٠٠ جنيه)	٨٧	٢٤,٢	٩٨	٢٧,٢
الإجمالي	٣٦٠	١٠٠,٠	٣٦٠	١٠٠,٠

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية.

ثانياً: تحديد الفروق في الخصائص الاقتصادية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية:

فيما يلي عرض لنتائج اختبار معنوية الفروق في الخصائص الاقتصادية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية، وذلك على النحو التالي:

١. الفروق في متوسط الدخل الشهري قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الدخل الشهري قبل وبعد التغيرات السياسية أن متوسط الدخل الشهري للأسر المبحوثة قد انخفض من ٤٩١٣,٩ جنيه (قبل التغيرات السياسية) إلى ٤٧٤٧,٢ جنيه (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي دخول الأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ٥,٧ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

٢. الفروق في متوسط الإنفاق الشهري على السلع الغذائية قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الإنفاق الشهري على السلع الغذائية قبل وبعد التغيرات السياسية أن متوسط هذا الإنفاق للأسر المبحوثة قد ارتفع من ١١٩٣,١ جنيه (قبل التغيرات السياسية) إلى ١٣٢٥,٢ جنيه (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي قيم الإنفاق الشهري على السلع الغذائية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة -٢٠,٤ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

٣. الفروق في متوسط الإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة بجدول (٧) أن متوسط هذا الإنفاق للأسر المبحوثة قد ارتفع من ١١٧٣,١ جنيه (قبل التغيرات السياسية) إلى ١٣١٥,٤ جنيه (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي قيم الإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة -١٦,٧ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ٧. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية قبل وبعد التغيرات السياسية

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط الإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية	١١٧٣,١	٣٣٥,٨	١٣١٥,٤	٣١٣,٣	١٤٢,٣-	١٦,٧-**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ **المصدر:** بيانات الدراسة الميدانية.

رابعا: الآثار الاجتماعية للتغيرات السياسية على الأسرة الريفية بعينة الدراسة

١. الاستفادة من الخدمات الاجتماعية:

يوضح جدول (٨)، وصف مستويات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية، حيث يتبين أن نسب المبحوثين الذين يعانون من انخفاض مستوى استفادتهم من الخدمات الاجتماعية قد بلغت: ٤٠,٣%، ٤١,٩% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. أما نسب المبحوثين ذوي مستويات الاستفادة المتوسطة فقد بلغت: ٣٤,٢%، ٣٦,٢% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت نسب المبحوثين الذين يتميزون بارتفاع مستوى استفادتهم من الخدمات الاجتماعية نحو: ٢٥,٥%، ٢١,٩% من إجمالي المبحوثين بنفس الترتيب السابق.

جدول٨. وصف مستويات استفادة الأسر المبحوثة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية

مستوى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية	
	عدد	%	عدد	%
منخفض (أقل من ٢٠ درجة)	١٤٥	٤٠,٣	١٥١	٤١,٩
متوسط (٢٠ – ٣٠ درجة)	١٢٣	٣٤,٢	١٣٠	٣٦,٢
مرتفع (أكبر من ٣٠ درجة)	٩٢	٢٥,٥	٧٩	٢١,٩
الإجمالي	٣٦٠	١٠٠,٠	٣٦٠	١٠٠,٠

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية.

٢. مستوى الطموح:

يوضح جدول (٩)، وصف مستويات الطموح لدى المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية، حيث يتبين أن نسب المبحوثين ذوي مستوى الطموح المنخفض قد بلغت: ١١,٩%، ١٠,٣% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. أما نسب المبحوثين ذوي مستوى الطموح المتوسط فقد بلغت: ٣٧,٨%، ٣٦,٧% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت نسب المبحوثين ذوي مستوى الطموح المرتفع نحو: ٥٠,٣%، ٥٣,٠% من إجمالي المبحوثين بنفس الترتيب السابق.

جدول ٩. وصف مستويات الطموح لدى المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية

مستوى الطموح	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية	
	عدد	%	عدد	%
منخفض (أقل من ١٧ درجة)	٤٣	١١,٩	٣٧	١٠,٣
متوسط (١٧ – ٢٣ درجة)	١٣٦	٣٧,٨	١٣٢	٣٦,٧
مرتفع (أكبر من ٢٣ درجة)	١٨١	٥٠,٣	١٩١	٥٣,٠
الإجمالي	٣٦٠	١٠٠,٠	٣٦٠	١٠٠,٠

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية.

٣. عضوية المنظمات:

تبين أن نسب المبحوثين ذوي مستوى عضوية المنظمات المنخفض قد بلغت: ٦٨,٩%، ٦٨,٣% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. أما نسب المبحوثين ذوي مستوى عضوية المنظمات المتوسط فقد بلغت: ٢٣,١%، ٢٣,٣% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت نسب المبحوثين ذوي مستوى عضوية المنظمات المرتفع نحو: ٨,٠%، ٨,٤% من إجمالي المبحوثين بنفس الترتيب السابق.

٤. المشاركة في المشروعات التنموية

تبين أن نسب المبحوثين ذوي مستوى المشاركة المنخفض قد بلغت: ٤٨,١%، ٤٨,٩% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. أما نسب المبحوثين ذوي مستوى المشاركة المتوسط فقد بلغت: ٤٢,٢%، ٤٢,٥% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت نسب المبحوثين ذوي مستوى المشاركة المرتفع نحو: ٩,٧%، ٨,٦% من إجمالي المبحوثين بنفس الترتيب السابق.

٥. المكانة القيادية:

أوضحت النتائج أن نسب المبحوثين ذوي مستوى المكانة القيادية المنخفض قد بلغت: ٤٦,٩%، ٤٧,٥% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. أما نسب المبحوثين ذوي مستوى المكانة القيادية المتوسط فقد بلغت: ٤٤,٢%، ٤٤,٤% من إجمالي المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت نسب المبحوثين ذوي مستوى المكانة القيادية المرتفع نحو: ٨,٩%، ٨,١% من إجمالي المبحوثين بنفس الترتيب السابق.

ثانياً: تحديد الفروق في الخصائص الاجتماعية للأسر المبحوثة قبل وبعد التغيرات السياسية:

١. الفروق في مستويات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية، أن متوسط الدرجات المعبرة عن استفادة الأسر المبحوثة من خدمات التنمية الاجتماعية قد انخفض من ٢٣,٩ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ٢٣,٤ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي درجات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ٤,٥ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

٢. الفروق في مستويات الطموح قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات الطموح لدى المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة بجدول (١٠) أن متوسط الدرجات المعبرة عن مستويات الطموح قد ارتفع من ٢٢,٣ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ٢٢,٦ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي درجات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة -٤,١ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ١٠. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الدرجات المعبرة عن مستويات طموح المبحوثين

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط الدرجات المعبرة عن مستوى الطموح	٢٢,٣	٤,١	٢٢,٦	٤,٠	-٠,٣	-٤,١**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ **المصدر**: بيانات الدراسة الميدانية.

٣-الفروق في مستويات عضوية المنظمات قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات عضوية المنظمات قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة

بجدول (١١) أن متوسط الدرجات المعبرة عن عضوية المنظمات قد ارتفع من ٨,١ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ٨,٢ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي درجات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق غير معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة -١,٥ وهي قيمة أقل من نظيرتها الجدولية والبالغة ١,٦٥ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ١١. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط درجات عضوية المنظمات لدى المبحوثين

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط درجات عضوية المنظمات	٨,١	١,٨	٨,٢	١,٩	-٠,١	-١,٥

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية.

٤. الفروق في مستويات المشاركة في المشروعات التنموية قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات مشاركة المبحوثين في المشروعات التنموية قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة بجدول (١٢) أن متوسط الدرجات المعبرة عن مستويات المشاركة قد انخفض من ٢١,٢ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ٢١,٠ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي درجات المشاركة في المشروعات التنموية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ٢,٧ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ١٢. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط درجات مشاركة المبحوثين في المشروعات التنموية

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط درجات المشاركة في المشروعات التنموية	٢١,٢	٦,٦	٢١,٠	٦,٤	٠,٢	٢,٧**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ المصدر: بيانات الدراسة الميدانية.

٥. الفروق في مستويات المكانة القيادية قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات المكانة القيادية لدى المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة بجدول (١٣) أن متوسط الدرجات المعبرة عن المكانة القيادية قد انخفض من ١٠,٥ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ١٠,٤ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي الدرجات المعبرة عن المكانة القيادية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق غير معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة ١,٥ وهي قيمة أقل من نظيرتها الجدولية والبالغة ١,٦٥ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ١٣. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الدرجات المعبرة عن المكانة القيادية للمبحوثين

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط الدرجات المعبرة عن المكانة القيادية	١٠,٥	٢,٦	١٠,٤	٢,٥	٠,١	١,٥

٦- الفروق في مستويات الاستعداد للمخاطرة قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات استعداد المبحوثين للمخاطرة قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة بجدول (١٤) أن متوسط الدرجات المعبرة عن الاستعداد للمخاطرة قد ارتفع من ١٨,٩ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ١٩,٣ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي درجات الاستعداد للمخاطرة قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة -٤,٨ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ١٤. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الدرجات المعبرة عن استعداد المبحوثين للمخاطرة

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط الدرجات المعبرة عن الاستعداد للمخاطرة	١٨,٩	٣,٧	١٩,٣	٣,٤	-٠,٤	-٤,٨**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ **المصدر**: بيانات الدراسة الميدانية.

٧. الفروق في درجات المعاناة من المشكلات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في درجات معاناة المبحوثين من المشكلات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة بجدول (١٥) أن متوسط هذه الدرجات قد ارتفع من ٢٢,٠ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ٢٢,٨ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي درجات المعاناة من المشكلات الاجتماعية قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة -٧,٠ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ١٥. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط درجات معاناة المبحوثين من المشكلات

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط درجات المعاناة من المشكلات الاجتماعية	٢٢,٠	٣,٨	٢٢,٨	٣,١	-٠,٨	-٧,٠**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ **المصدر**: بيانات الدراسة الميدانية.

٨. الفروق في مستويات الانفتاح الحضاري قبل وبعد التغيرات السياسية:

أوضحت نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في مستويات الانفتاح الحضاري لدى المبحوثين قبل وبعد التغيرات السياسية، والواردة بجدول (١٦) أن متوسط الدرجات المعبرة عن مستويات الانفتاح الحضاري قد ارتفع من ٢٢,٩ درجة (قبل التغيرات السياسية) إلى ٢٣,١ درجة (بعد التغيرات السياسية). كما تبين أن هذا الفرق في متوسطي الدرجات المعبرة عن الانفتاح الحضاري قبل وبعد التغيرات السياسية هو فرق معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة -٢,٨ وهي قيمة أعلى من نظيرتها الجدولية والبالغة ٢,٣٣ عند هذا المستوى الاحتمالي.

جدول ١٦. نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق في متوسط الدرجات المعبرة عن مستويات الانفتاح الحضاري

المتغير	قبل التغيرات السياسية		بعد التغيرات السياسية		الفرق بين المتوسطات	قيمة (t)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
متوسط الدرجات المعبرة عن مستوى الانفتاح الحضاري	٢٢,٩	٥,٠	٢٣,١	٤,٩	٠,٢-	٢,٨-**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ **المصدر**: بيانات الدراسة الميدانية.

بناءً على ما سبق، وفي ضوء نتائج اختبار (t)، يتبين الآتي:

١. رفض الفرض الصفري الثاني للدراسة (والقائل بعدم وجود فروق معنوية فيما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية للأسر المبحوثة، قبل وبعد التغيرات السياسية)، فيما يتعلق بالمتغيرات التالية: الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، ومستوى الطموح، والمشاركة في المشروعات التنموية، والاستعداد للمخاطرة، ودرجة المعاناة من المشكلات الاجتماعية، والانفتاح الحضاري، والمشاركة السياسية، وذلك لثبوت معنوية الفرق متوسطي الدرجات المعبرة عن هذه المتغيرات قبل وبعد التغيرات السياسية، عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١.

٢. عدم إمكانية رفض الفرض الصفري الثاني للدراسة، فيما يتعلق بالمتغيرات التالية: عضوية المنظمات، والمكانة القيادية، والانتماء المجتمعي، وذلك لعدم ثبوت معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن هذه المتغيرات قبل وبعد التغيرات السياسية، عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥.

المراجع

١. الهواري، عادل مختار، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩١١.
٢. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الوضع الاقتصاد المصري، ٢٠١٤.
٣. عبد اللطيف، حنان رجائي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١، معهد التخطيط القومي، القاهرة،٢٠١٤.
٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥يناير، تقارير معلوماتية دورية . مجلس الوزراء، السنة السادسة العدد(٦٦)، ٢٠١٢.
٥. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ثورة ٢٥ يناير في عام، تقرير شهري، مجلس الوزراء، السنة السادسة العدد (٦١) ،٢٠١٢.
٦. مور، ولبرت، التغير الاجتماعي، ترجمة: "عمر القباني"، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٧٠.

7.Krejcie and Morgan,Determining Sample size for ResearchActivities".(Education and psychologicalMeasurement,1970.

8.Mitchel G . Duncan.A Dictionary of Sociology. Routledge&Kegan Paul , London, 1968.

9.Ogbrun,W., Traditional Societies and Technological Change. Harper &Rew, N.Y.,: 1957

10.Vago, S., Social Change, Holt, Rine Hart Winston, N.Y., 1980.

ABSTRACT

The study mainly aimed to identify the socio- economic effects of political changes on the rural family in Fayoum Governorate, by achieving the following sub-objectives: monitoring and analyzing economic changes in the Egyptian countryside before and after the period of political changes, and monitoring and analyzing social changes in the Egyptian countryside before and after the period of changes In the study sample, identifying the social effects of political changes on the rural family in the sample, and presenting a set of proposals to reduce the negative effects of political changes on the rural family, in light of the results of the study. Fayoum Governorate was selected to conduct the current study, and since it is difficult to collect research data from the total number of rural households, a regular random sample of them was selected, with a size of 360 rural families, and this number of households was distributed among the study villages with the same percentage of presence in the comprehensive That is, 169 rural families in the village of Dar Al-Ashram, 155 rural families in the village of Al-Gharq, and 36 rural families in the village of Al-Jumhuriya.

The study relied on two methods to obtain the necessary data: to obtain secondary data from various official sources, and to obtain the field data necessary for the study through standardized personal interviews with the heads of the families surveyed in the research sample, by using a questionnaire form prepared to obtain the necessary data to achieve the objectives of the study. A pre-test was conducted for the items of the questionnaire, to ensure the validity of the questions and the extent of the respondents 'understanding of their language. In light of the results of this test, the necessary amendments were made, and then the questionnaire was formulated in its final form. The data was collected during the period from January to April 2018, after the completion of data collection and review, a guide was designed for coding, and on the basis of which the data was manually unloaded and entered into the computer for analysis using the SPSS statistical program.

The following is a summary of the study's main findings:

1. With regard to changes in area, productivity and agricultural investments, the results showed a decrease in the agricultural area during the post-political change period. The results also showed an increase in the feddan productivity of most agricultural crops, the main ones in particular, during the post-political change period, in addition to the fact that the percentage of agricultural investment out of the total national investments is almost constant during the two periods (before and after the political changes).
2. With regard to the changes in self-sufficiency ratios of the most important food commodities, it has been evident that the self-sufficiency rate of most fruit crops has decreased during the post-political change period, in contrast to the high self-sufficiency ratios of each of: cereal crops, some oil crops, and red meat. Moreover, the results indicated that the self-sufficiency rate of some vegetable crops remained stable during the periods before and after the political changes.
3. With regard to the change in birth and death rates, the results showed an increase in crude birth rates in the Egyptian countryside from 29.7 per thousand of the population in 2009 to 34.3 per thousand of the population in general 2012, in contrast to the constant death rate around 5.9 per thousand of the population during the same period. The two periods.
4. With regard to the change in the conditions of agricultural cooperative societies,